

نشرة المرافعة اليومية



اليوم: الخميس

التاريخ: ٢٠٢٠-٢-١٣

رئيس الوزراء أنشئ على عمل الهيئة وآليات عملها وما حققته من إنجازات

النمش: حرص الخالد على تحديث إقرار ذمته المالية رسالة صريحة لدعم «نزاهة» ونشر ثقافة الشفافية



سمو الشيخ صباح الخالد خلال لقائه مع المستشار عبدالرحمن النمش في مقر «نزاهة»

صرح رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) المستشار عبدالرحمن النمش بأنه قد استقبل وإخوانه أعضاء مجلس الأمناء أمس الأربعاء سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، مشيراً إلى أن الزيارة جاءت من أجل قيام سموه بتحديث إقرار الذمة المالية الخاص به.

وأكد النمش أن حرص سمو رئيس مجلس الوزراء على الحضور إلى مقر نزاهة لتحديث إقرار الذمة المالية الخاص به، هو أمر يؤكد على دعمه لنزاهة وتوجيه رسالة صريحة للكافة بضرورة الحضور إلى نزاهة لتقديم أو تحديث إقرار الذمة، بما ينعكس على نشر ثقافة الشفافية والنزاهة بين موظفي الدولة، وأن مكافحة الفساد تأتي على رأس أولويات برنامج عمل الحكومة.

وعلى جانب آخر أشار

بتجسد الجانب الوقائي والتوعوي منها في المحور الأول لبرنامج عمل الحكومة. وأعرب المستشار النمش في ختام تصريحه عن سعادته وكل العاملين بالهيئة بزيارة سمو رئيس مجلس الوزراء وتقديرهم الكامل لحرص سموه على أن يضرب المثل للكافة في الالتزام بأحكام قانون إنشاء الهيئة.

عن دعوته لكل المخاطبين بأحكام قانون إنشاء الهيئة للالتزام بالمواعيد والإجراءات المحددة لتقديم إقرارات الذمة المالية، كما حث سموه جميع الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية على التعاون مع «نزاهة» من أجل التنفيذ الأمثل لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والتي

رئيس «نزاهة» إلى أن سمو رئيس مجلس الوزراء قد أنشئ على عمل الهيئة وآليات العمل فيها وما حققته من خطوات وإنجازات في سنوات عملها الأولى، كما أشار النمش إلى الدعوة التي أطلقها سمو رئيس مجلس الوزراء لجميع المواطنين والمقيمين بأن يبادروا إلى إبلاغ الهيئة عن أي واقعة فساد، فضلا

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	٤	١٥٧٧٠

بسبب التوجه لسحب الجوازات الخاصة بمستشارين

استياء في أروقة القضاء

■ دعاوى قد تُرفع إذا طبق قرار السحب والاستبعاد من المميزات



الجوازات الخاصة مفار استياء في أوساط القضاء

وتمييز»، لافتاً إلى أن جميع الخيارات ستكون مفتوحة أمام المستشارين الذين سيتضررون من هذا التعديل، والبالغ عددهم 150 مستشاراً. وعمّا إذا كانت هناك دعاوى قضائية سيرفعها المستشارون في حال إقرار هذا القانون، أجاب المصدر قائلاً «كل الخيارات مفتوحة، ومن بينها رفع دعاوى قضائية، ولن يتم القبول بهذا التعديل والاستبعاد من هذه الميزة».

حذف نص «وقن في حكمهم» في القانون الجديد يعني استبعاد فئة المستشارين

مبارك حبيب

استياء قضائي ساد أجواء المحاكم أمس، وتحديداً من قبل مستشاري محاكم الاستئناف والتمييز؛ بسبب مشروع قانون سحب الجوازات الخاصة الممنوحة لهم؛

مصدر مطلع كشف لـ **القبس** عن مشروع أغضب عدداً من المستشارين، يتطرق إلى تعديل في قرار منح الجوازات الخاصة، وبناء عليه سيتم استبعاد مستشاري محكمتي الاستئناف والتمييز من المضي في ما كان يُمنح إليهم بهذه الميزة من قبل.

وأوضح المصدر أن المفهوم من هذا الاقتراح أو هذا التعديل، هو استبعاد المستشارين فقط؛ لأن التعديل ينص على فقرة «يمنح جوازات خاصة لوكلاء الوزارات ومن في حكمهم»، مشيراً إلى أن التعديل الجديد يستبعد كلمة «ومن في حكمهم».

وأضاف المصدر قائلاً «في السابق لم يكن يُمنح بناء على هذه الكلمة سوى المستشارين، ولا توجد أي فئات أخرى مستفيدة من هذه الميزة، وفي حال تقديم هذا المشروع وإقراره رسمياً، فإن الوحيديين الذين سيتم استبعادهم، هم المستشارون في المحاكم (استئناف

المنتهية أعمالهم

أكد مشروع التعديل في شأن جوازات السفر أنه وبعد الاطلاع على الدستور، في مادته الأولى «يستبدل بنصوص المواد 6 و7 و8 و9 من القانون رقم 11 لسنة 1962 في شأن جوازات السفر الخاصة مشروع آخر»، كما أشار إلى أنه وفي إطار إعادة تحديد الفئات التي يتم منحها جوازات سفر دبلوماسية تم النص على رؤساء المكاتب الملحقة بالبعثات التمثيلية وإلغاء حاملي الحقائق الدبلوماسية نظراً لانتهاء العمل بهذه الوظيفة.

4 فئات جديدة

أضاف التعديل الجديد فئات جديدة لمن يتم منحهم جوازات سفر خاصة وهم: «أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، رؤساء مجلس الأمة ورؤساء المجلس الأعلى للقضاء السابقون، أعضاء بعثات ومكاتب دولة الكويت الدائمة المعتمدة لدى المنظمات الدولية المتخصصة، والموظفون الكويتيون المنتدبون من المعارون من حكومة الكويت للعمل في المنظمات الدولية أو الإقليمية وأجهزتها التالية:

- 1 - الأمانة العامة للأمم المتحدة.
- 2 - منظمة التعاون الإسلامي.
- 3 - جامعة الدول العربية.
- 4 - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية».

الحالات غير الواردة

اعتبر مشروع التعديل القانوني، الذي على اثره سيتم استبعاد المستشارين من ميزة منحهم الجوازات الخاصة، أن المنح للفئات غير المشمولة بالقانون سيكون صلاحيته لسмо الأمير، ونصت المادة 9 من المشروع الجديد على أن «يجوز لرئيس الدولة بأمر أميري أن يمنح جوازاً خاصاً لمن يراه في غير الحالات الواردة في المادة الثامنة من هذا القانون».

نصف قرن للقانون

أشارت المذكرة الإيضاحية لمشروع التعديل، التي تم تداولها على نطاق واسع ووصلت إلى المستشارين في المحاكم، إلى أنه وبعد مرور أكثر من نصف قرن على إصدار قانون جوازات السفر، رُوي أنه أصبح من الضروري تعديل بعض نصوصه في ضوء ما تم رصده من وجوب إعادة النظر في الفئات التي يتم منحها جوازات السفر الدبلوماسية والجوازات الخاصة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	٥	١٦٧١٧

لا تكزروا فداحة قرار إزالة السور العام 1957

هدم قصر العدل... من يريد وأد الماضي وعقبه؟!!

المستشار بورسلي ... قرار صائب

قرار رئيس المحكمة الكلية المستشار الدكتور عادل بورسلي بتحديد جلسات للمعارضات في الجرح واستئنافها خلال شهرين، هو قرار صائب بكل المقاييس، وفي حقيقته يعكس اللمه بخبايا ومواطن المشكلات وتأكيداً لمبدأ العدالة الإجرائية فقد ترتب على عدم تحديد جدول الجرح لجلسات المعارضة أن سقطت تلك الجرح بالتقدم، وفلت التهمون من الحساب، وترتب إضرار بحقوق الغير من المدعين المدنيين وغيرهم والدولة في بعض القضايا، كل هذا انتهى بقرار، فشكراً سيادة المستشار.

محكمة حولي الجديدة ... والكهرباء

محكمة حولي الجديدة جاهزة للتسليم، إلى هنا والخبر طبعي، ولكن ما يعوق تسليمها هو عدم إيصال الكهرباء إليها، حسب متطلبات المبنى الكبير. الجدير بالذكر أن مبنى محكمة حولي قامت ببنائه وزارة الأشغال بخلاف بقية المحاكم الجديدة التي بناها الديوان الأميري، من هنا يتبين أن المتباكين على عدم جواز أن يدخل الديوان الأميري طرفاً في البناء، عليهم أن يبحثوا عن تطوير المنظومة المستندية التي أصبحت مكشوفة للعيان أنها منظومة مهلهلة جاء الديوان ليجمع شتاتها ويرتب أوراقها ويخلص شعثها خدمة للامة فأياها المسؤولون عن وزارة الكهرباء، كل يوم يتأخر فيه إيصال التيار لمحكمة حولي فيه هدر للمال العام، فمحكمة الأسرة المستأجرة بمبالغ ضخمة سنوياً بانتظار الفرج والانتقال للمبنى الجديد.



قصر العدل يبحث عن يحميه من الهدم

البناء الشامخ بوجه الغرابة، ويوجه الفن الجسيمة التي حاققت بالكويت، وبوجه المجرمين ولأجل المظلومين والمحرومين والمضطهدين، فلا يجب أن تأتي الدولة ودون إدراك لعاقبة تلك الأفعال لتكرر فداحة قرار هدم السور عام 1957.

التي مر بها قصر العدل منذ انشائه. القضايا والقضاة والمحامون، بروح المهندس الذي استلهم الواقع الكويتي، وبنى تلك الإيقونة الجميلة في قلب العاصمة، والتي أسماها قصر العدل، القصور لا تهدم يا سادة، لا يهدمها إلا الأعداء، أما وقد صمد هذا

لمبناها القديم - الجديد، هو دلالة جلية لأهمية المبانى القديمة في أذهان المستشارين الكبار. العصرية لا تتغلغل بمجرد بناء جديد، فلا طعم ولا لون لمدينة حديثة ليس بها روح وعيق من الماضي، الماضي الذي نعنيه هو الأحداث

مسجد الشمال التاريخي، وهدم مجمع الصوالم، واستمرار فكرة هدم العمران القديم يدل دلالة قاطعة على أن هناك من لا يستوعب الفكرة من أن بقاء البناء القديم خير ألف مرة من هدمه، بل على العكس من ذلك فصدور قرار تقارر نقل المحكمة الدستورية

صلة الأجيال القادمة مع الأجيال التي سبقتها بهدم تلك المبانى المهمة. والمختص لقرارات هدم المبانى يرى أن في الجهات المعنية بالدولة عقلية لا تفكر حتى بالطريقة التي فكرت فيها الشعوب في القرن التاسع عشر، فمن بعد هدم

عندما بُني قصر السيف سنة 1904 واستمر الحكم منه وفيه حتى يومنا، لم تطرأ فكرة هدمه وإعادة بناؤه، بل تم تطويره، وعندما أنجز العمل في بناء قصر بيان سنة 1987 لم يدر في خلد أحد هدمه، بل تم تطويره بعد التحريم.

وفي فرنسا وبلجيكا وغيرها فإن قصور العدل فيها قد تم بناؤها في القرن التاسع عشر وما زالت حتى يومنا هذا معالم رئيسية في باريس وبروكسل، أما في الإسكندرية عروس البحر الأبيض فقد كان مبنى المحكمة الابتدائية شاهداً على العصر الحديث، حيث تم بناء مبنى المحكمة عام 1886 واستمر حتى اليوم بمبناؤه الجميل، أما في بريطانيا فقد بني عام 1861 ويوماً فمبنى المحكمة العليا والذي يشبه قصور الملكية البريطانية فقد بني عام 1861 وما زال حتى يومنا هذا أيضاً كشك مبارك يعجز مثالا حيا على استحداث فكرة الرجوع للماضي، فبعد سنين من الإهمال الداري لهذا المكان الأثري، الذي كان يدبر منه البلاد أهم شخصية في تاريخ الكويت، عاد لوضعه الطبيعي وأصبح معلماً مهماً في مركز الكويت البحري، كان كل هذا لأن من فكر بإعادة بناء الكشك في مكانه الأصلي كان يفكر في حقيقة الأمر باستعادة الماضي، ولا نرى مبرراً لقطع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	١٣	١٤٧٧٨

مفاجأة جديدة في الحكم البريطاني:

«بي بي» طرف في رشى «إيرباص» الكويت

في مأمون

34. On 31 January 2017 the SFO and the PNF entered into a JIT agreement, the purpose of which was to facilitate investigations into bribery and corruption allegations in relation to Airbus, its BPs, former and current employees and other third parties. French law No 68-678 of 26 July 1968 (the French Blocking Statute or FBS) prohibits certain disclosures of information by French persons and entities in foreign judicial and administrative proceedings. Under 694-4 of the French Code of Criminal Procedure, French Judicial authorities are also entitled to exclude from their responses in mutual legal assistance requests, information that would be detrimental to the essential interests of France. In the present case, the French authorities concluded this included making specific contract values public. The French authorities also controlled the supply of documents to the SFO to ensure compliance with the FBS.
35. The JIT's investigation was vast in scale and in scope. It covered all of the BPs engaged by the Airbus divisions until 2016 - more than 1,750 entities across the world. The JIT focussed particularly on about 110 BPs for which red flags had been identified, from amongst which the JIT selected several investigation priorities. The PNF focused its investigations on Airbus and/or its divisions' conduct in the United Arab Emirates, China, South Korea, Nepal, India, Taiwan, Russia, Saudi Arabia, Vietnam, Japan, Turkey, Mexico, Thailand, Brazil, and Kuwait. The SFO focused its investigations on Airbus and/or its divisions' conduct in South Korea, Indonesia, Sri Lanka, Malaysia, Taiwan, Ghana, Colombia and Mexico. Within this scope, the PNF and SFO selected a representative sample of the markets and concerns involved.

فقرتان من الحكم البريطاني يرد فيهما اسم الكويت والعلاقة بين «بي بي» و«إيرباص»

شركة إيرباص، ويشمل ذلك خروقات «بي بي» في جميع الدول التي تحقق فيها فرنسا ومن ضمنها الكويت والسعودية والإمارات والصين وكوريا الجنوبية وروسيا وتركيا.

تتوالى تفاصيل الحكم التاريخي الذي صدر في بريطانيا ضد شركة إيرباص، حيث بينت حيثيات جلسة قضائية بتاريخ 31 يناير 2020، أن تحقيقات اتفاقية الادعاء المؤجلة أظهرت أن هناك مشاكل داخلية في «إيرباص»، وأن التحقيقات في سلوكيات الشركة - لا سيما الرشى - كانت في معظمها متصلة بشكل ما بشركة «بي بي» البترولية التي يشار إليها بالوسيط أو الوكيل في دول عدة منها الكويت. وكانت «بي بي» تستخدم كجهة تعامل ثالثة من أجل زيادة قوة تواجد «إيرباص» ولمساعدتها في الفوز بعقود في أماكن عدة وذلك لعلاقتها القوية بشركات الطيران العالمية بسبب عقود تزويدها بوقود الطائرات.

وعندما تقوم «إيرباص» بعملية بيع ناجحة للطائرات، فإنها عادة ما تدفع لشركة «بي بي» عمولة تحتسب بنسبة مئوية من البيع، أو مبلغاً محدداً يُتفق عليه لكل طائرة يجري بيعها. وفي يناير 2017 عُقدت اتفاقية بين مكتب الاحتيال الخطير ومكتب التحقيقات في الجرائم المالية الفرنسي، من خلالها تجري المشاركة في التحقيقات بالتجاوزات المالية والرشى في

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	١	١٦٧١٧

لتأمين عقود لشركة «لويس برغر» أميركيان متهمان بقضية «رشى» في الكويت

حسام علم الدين

نقلت وكالة «رويترز» ان ممثلي ادعاء أميركيين حكموا على اثنين من المديرين التنفيذيين السابقين لشركة «لويس برغر» للهندسة والبناء (نيوجرسي) لدورهما في التخطيط لدفع رشى تصل قيمتها الى 4 ملايين دولار بهدف تأمين عقود حكومية في الهند والكويت واندونيسيا وفيتنام.

وقالت الوكالة «انه تم الحكم على جيمس ماكلونغ (60 عاما) من قبل قاضية ولاية نيوجرسي ماري كوبر

بالسجن لمدة عام،

وعلى ريتشارد هيرش

(62 عاما) بالسجن لمدة

عامين وغرامة قدرها

10 الاف دولار.

وأضافت: ان تلك الاحكام

جاءت نتيجة التحقيق

بخطط تتعلق برشى

من قبلهما لتأمين عقود

حكومية عبر رشى

قيمة الرشى تصل
إلى 4 ملايين دولار
مقابل عقود
في 4 دول

مسؤولين حكوميين في الهند والكويت واندونيسيا وفيتنام.

وذكرت ان الفرع الدولي من «لويس برغر» وافق في يوليو

2015 على دفع غرامة بقيمة 17.1 مليون دولار كجزء من

تسوية حول القضية العائدة للفترة بين 1998 و2010

والتي اتهمت الشركة وموظفين فيها على راسهم ماكلونغ

وهيرش بتخصيص 3.9 ملايين دولار كدفعات لرشى

لمسؤولين أجنب في الدول الأربع.

ونقلت «رويترز» عن بيان لـ «لويس برغر» ان ماكلونغ لم

يعد يعمل في الشركة منذ 2012 وانها تحملت المسؤولية

الكاملة عن تصرفات المديرين التنفيذيين المذكورين،

الذين اقرا في يوليو 2015 بالتهمة الموجهة اليهما بما

في ذلك انتهاك قانون الممارسات الاجنبية الفاسدة.

وكان ماكلونغ مسؤولا كبيرا في فرع الشركة العاملة في

دبي ومسؤولا عن عمليات في الخليج والهند وفيتنام،

كما كان هيرش مسؤولا عن عمليات الشركة في الفلبين

واندونيسيا وتايلند.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	١٤	١٦٧١٧



تحليل الجريمة في ما إذا كانت آتية بـ «تزوير في محرر رسمي» أو مستمرة لما يترتب عليها من جرائم أخرى

تزوير الجنسية... موطن الاستمرارية أو مكنم الوقتية؟

القضاء يؤكد... «الاستمرارية»

يعزز القضاء، الرأي القائل بأن جريمة تزوير الجنسية مستمرة حيث دعت محكمة التمييز في أحكامها الأخيرة خلال دعوا على الدفاع الخاصة بالتمهين في جرائم تزوير الجنسية إلى أن الدفع البدي من دفاع المتهم بسقوط الدعوى الجزائية بالتقادم فإن من المقرر في قضاء التمييز أنه غنى الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة كما عرّفه القانون سواء كان الفعل إجرائياً أو سلبياً ارتكاباً أو تركاً فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال مدة الفترة والفترة بالاستمرار هنا هو بتناقل إرادة الجاني في الفعل العاقب عليه تتخلل متتابعاً متجدداً، ولا عبء بارز من الذي يبقى العمل في التمييز لأرتكابه والاستمرار. فالتابع أو الزمن الذي تستمر آثاره الجنائية في عقابه، وكانت جريمة التزوير التي وقعت بها الدعوى على التمييز من الجرائم المستمرة، إذ تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأها إرادة التهم وبطلان التهم مرتكباً الجريمة في كل وقت وتظل جريمة تحت طائلة العقاب ما دام حالة الاستمرار قائمة. فلا تبدأ مدة التقادم ما دام التهم مبرهن على استخدام جنسيته الزور في الظهور على خلاف الحقيقة بأنه كويتي.

التزوير، كما جاء في الحكم، أنها جريمة مستمرة، سوف يكون له أثر يمتد لجرائم التزوير الأخرى في غير حالات «تزوير الجنسية»، وذلك ما يدل على استقرار المراكز القانونية للأفراد لا امتداد الجريمة واستمرارها باستمرار ارتكابها، وهو الأمر الذي يعارض مع ما صوّاه المشروع في تنظيم مسائل التقادم المسقط للجرائم والعقوبات، لذا فإن تدخل دائرة توحيد المبادئ وبمحاكمة المميز أضحي لأزماً لا مناص منه لحسم الجدل القانوني المناظر حول هذه المسألة، ولما كان غاية المشروع من وراء التقادم الجنائي هو استتباب الأمن، وحتى لا تكون الجريمة مستمرة على رقاب الجناة طيلة حياتهم، وكذلك حق الجاني عليه للوصول إلى العدالة المشروعة في القصر وقت ممكن، وعلى أن فلا بد من أن ينظر إلى أن الجرائم أصلاً إن تكون وقتية وما يستثنى منها استعمال المحرر المزور، أيضاً هي جريمة وقتية وتتم وتنتهي بمجرد قيام الجاني باستعمال المحرر المزور، وإن عاود استعماله فإنه يكون بذلك قد ارتكب جريمة أخرى مماثلة لجريمة السابقة ولا تعتبر امتداداً لها بحسبها صفة الاستمرار.

الرأي في استمرارية الجريمة يقوم على استعمال المحرر المزور في جرائم أخرى العام

فضيل الصمان: تصنيف تزوير الجنسية «مستمرة»

القواعد المستقرة قضائياً وإجماع الفقه باعتبار الجريمة وقتية

الجريمة وقتية تنتهي مع انتهاء الجاني بتغيير الحقيقة في المحرر تماماً مثل جريمة السرقة

المشروع تفتظن للقضية فاعتبر كل استعمال للمحرر المزور في أي معاملة جريمة وقتية

حامل الجنسية المزورة ليس مزوراً لعدم صلته بالجريمة وإنما يحاسب على استخدامها



فضيل الصمان

فكلما استعمل الجاني المحرر المزور بعد مقترفاً لجريمة استعمال المحرر المزور، إذا فإنه لا ممانعة في كون جريمة التزوير جريمة وقتية بصرف النظر عن نوع المحرر المزور. ودع ان «الدين من الحكم فيما قرره بأن جريمة التزوير مستمرة أنه كان يستهدف مد الزمن المسقط للجريمة، والذي بدأ منذ قيام المقيم بتزوير المحرر (الجنسية) ومفاد ذلك أن الجريمة المستمرة التي يحثها الحكم هي جريمة التزوير، وهذا يطرح التساؤل الذي يؤكد على وجهه البعد الموضوعي للحكم، وإذ لو كان القام بالتزوير شخصاً آخر غير حامل الجنسية المزورة؟ فلا يمكن في هذا الحال اعتبار حامل جريمة التزوير لعدم صلته بجريمة التزوير، وإطلاقاً من غير المحسول أيضاً اعتبار الجريمة مستمرة في مواجهة حيث أنه لم يقترف قمة فعل من الأفعال المكونة لجريمة التزوير أصلاً، ولا يزال من ذلك القول بأنه ظهر بمظهر المواطن واستفاد من المحررات المكونة من الدولة بموجب المحرر المزور، ورأى أن اعتبار جريمة التمييز الموقرة جريمة

تنتشط في المساحة القانونية نقاشات بشأن قضايا تزوير الجنسية، التي ظهرت وقرضت نفسها عبر مناشدات، الصحف المحلية وصارت شائناً عاماً، وقد يضاهي خبر القبض على منظم التزوير أو الحكم على موزو الخبر، وصارت المدونات والبرامج واللقاءات الخاصة تناقض تلك الحالات بصورة واسعة، أما النقاش في الجاني القانونيين فقد تركز بين القانونيين على نقطة واحدة مهمة، وهي السؤال: هل جريمة التزوير في الجنسية جريمة وقتية أم جريمة مستمرة؟ باعتبار أن الأصل أن جرائم جريمة مستمرة؟ باعتبار أن النشاط الإجرائي فيها هو نشاط إجرائي واحد يفرض نتيجة أن تغيير الحقيقة في المحرر على غير الحقيقة، وصارت على إثر ذلك النقاشات في الآراء القانونية، فمنها من يمتدح الجرائم المستمرة الجرائم المستمرة على سبيل من النشاط الإجرائي قد يستمر ما دام التزوير في الجنسية، وهو استعمال المحرر المزور في جرائم أخرى تتمثل في الاستيلاء على المال العام بلا وجه حق، ويقدم هذا الرأي دعامته على أن الرابطة بين (الجنسية) متصل أيضاً لا وثيقاً بما يتصل بها من حقوق للمواطنة، وأن استعمال هذه الحقوق على النحو الذي يدخل للنس على سلطة الإدارة، ففقط للمتهم بالتزوير حقاً لا يستحقها، وبالتالي فإن جرحه استخدام البطاقة المدنية أو جواز السفر لإجراء أي معاملة حكومية تكون فيها الجنسية الكونية شرطاً قانونياً للعامل، على تلك المنافع العامة، فإن المقيم بجريمة التزوير يكون قد ارتكب تلك الجريمة في كل مرة يراجع فيها أداء تلك المعاملات. وقال المحامي فضيل الصمان إنه «بصرف النظر عن جسامته الجريمة وإثارتها، ومن منطلق النقد العلمي للاسناد، فإننا نرى أن الحكم الصادر

بين الأروقة

عصف فكري

تقدير التعويض من السائل التي تخصص بها محكمة الموضوع، ماذا أو صار لكل ضرر مقابل محدد في نص القانون؟ الدية الشرعية مثال

ماذا بعد رفض دعوى الإغلاطات؟!

بعد الحكم بعدم قبول الدعوى المقامة من مجموعة من المحامين، في ما يخص ضعف أداء إدارة الأعلام بوزارة العدل، صار من الواجب أن يكون صاحب القرار قرار واضح في هذا الشأن، فالصامون أدوا أماتهم

«الخبراء»... هل تتأخر التقارير؟

تعطل العمل في إدارة الخبراء، من آثار الحكم الصادر بإلغاء تعيين اثنين من 300 خبير، ماذا تنتظر الإدارة لكي تحمل هذه العبء؟ قبل قديماً إذا اردت تعميل شيء، فشكلك لهينة!

متى يصبح الامتناع عن العمل... جريمة؟!

يتقن بعض الموظفين في تعميل عمل وكلاء المحامين، فيمتنع عن أداء عمله لأسباب تشابه «لبش أو لايش» فحقبة، فقد يتردد الوكيل من المكتب أو يطلب منه مراجعة القسم غداً، لأنه نسني أن يعلق الهوية... بأي شرح هذا؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	١٣	١٤٧٨

«يوروفايتر» تنطلق إلى النيابة على دفعات و«كاراكال» تطلق بالمنصور إلى... المنصة

مارس يعني استجواب وزير الدفاع بعد يومين أو ثلاثة». وجددت النائبة صفاء الهاشم التأكيد على أنه «عندما تتم الإحالة إلى النيابة، يجب أن يكون البلاغ الموجه مكتمل الأركان، وأن الإحالة يجب أن تكون للعقد، لأنه يتضمن كميات التضخم وبالارقام غير العادية، وهذا ما يجب أن يكون التحقيق فيه».

الدفاع غدا (اليوم) بايقاف تسلّم طائرات كاراكال، وإلا فإن استجوابي لوزير الدفاع حتمي». وأعلن النائب الحميدي السبيعي «قلت لوزير الدفاع اننا لن نقبل بتسليم الكاراكال وعلمت بتكليف ضباط السفر الى فرنسا بعد ايام لتسليم الطائرات وسيعودون مطلع مارس، واي خلل في أي طائرة سيتم تسلمها أول

وعلى صعيد متصل، لَوَّح النائبان الحميدي السبيعي والدكتور عادل الدمخي باستجواب المنصور، على خلفية عقد طائرات الكاراكال. وقال الدمخي «أنا أعلن استجواب وزير الدفاع في حال عدم صدور بيان واضح، يؤكد عدم تسلّم أي طائرة لا يثبت صلاحيتها، ولا يوجد تقرير فني يؤكد سلامتها. فقد وعدونا بصدور بيان من

يخص صفقة «اليوروفايتر»، سيقدم على دفعات ابتداء من مذكرة التفاهم. وأوضحت المصادر أن المنصور أكد أن «المذكرة هي الجزء الذي تم الانتهاء منه في تحقيق الوزارة بالعقد، ولوجود مخالفات به تمت إحالته إلى النيابة، فيما الأجزاء المخالفة التالية من العقد ستم إحالتها تباعاً بعد التحقيق».

| كتب وليد الهولان |
فيما عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اجتماعها، أمس، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور، لمناقشة الحساب الختامي للوزارة، علمت «الراي» أن المنصور أبلغ اللجنة أن بلاغ النيابة في ما

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	٢	١٤٧٧٨

مشاهير بـ«السوشيل ميديا» في شبك «نيابة الأموال»

«التحريرات المالية» أحالت إليها حسابات بعضهم بتهمة غسل الأموال
● الدفعة الأولى مواطن ومواطنة... وعشرات الملايين في أرصدهما المشبوهة

حسين العبدالله



رقم 106/2013 يعاقب على جريمة إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم أو التي يخفى عدم مشروعيتها، مع معاقبة مرتكبيها بالحبس والغرامة، فضلاً عن مصادرة المبالغ. وكانت «الجريدة» انفردت بنشر خبر يفيد بأن وحدة التحريات أحالت إلى الأجهزة الأمنية، بلاغات عدد من البنوك المحلية للتحريي والتحقيق بشأن أكثر من 10 حسابات تخص بعض مشاهير التواصل الاجتماعي

تتعلق بتضخم حسابات مواطن ومواطنة اعتادا الظهور على وسائل التواصل الاجتماعي وإبداء مظاهر البذخ وشراء السيارات والسفر إلى عدة دول، لافتة إلى أن النيابة ستستمع لأقوال موظفي وحدة التحريات والبنوك ومباحث أمن الدولة، ثم تستدعي هذين المتهمين لسؤالهما عن مصدر أموالهما التي تصل إلى عشرات الملايين من الدنانير ومدى مشروعيتها. وأضافت أن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بعد نشرها قبل عدة أشهر أن وحدة التحريات المالية والجهات الأمنية بدأت التحقيقات في قضايا غسل أموال تخص بعض مشاهير «السوشيل ميديا»، علمت «الجريدة»، من مصادر لها، أن الوحدة أحالت إلى نيابة الأموال العامة حسابات متضخمة تخص عددا من هؤلاء المشاهير، بشبهة غسل الأموال. وقالت المصادر إن النيابة تسلمت من الوحدة مؤخراً دفعة أولى، تتضمن ملفات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	٣	٤٣٤٩



قضايا
مجتمعية

القمة

طعن بقانون الجنسية أمام الدستورية:

مطالبة بقصر الترشح.. على «المادة الأولى»

المحرر القضائي

المصلحة الشخصية المباشرة للطاعنين
كونهم كويتي الجنسية بصفة أصلية.

مصلحة مباشرة

واوضحوا انه من المصلحة الشخصية المباشرة كذلك للطاعنين هو الذود والدفاع عن الحقوق الدستورية والقانونية لذوي الجنسية الكويتية الأصلية وفق ما جاء بالدستور الكويتي، كون الطاعنين من أصحاب هذه الفئة ممن كانوا مستوطنين في الكويت قبل 1920 وحافظوا على إقامتهم فيها على النحو الذي سوف يرد لاحقاً في الطعن المائل، الأمر الذي يجعل هذا الطعن مقبولاً شكلاً لتوافر المصلحة الشخصية المباشرة للطاعنين.

بعد أن تم تداولها سابقاً، قُدمت أمس رسمياً صحيفة طعن إلى المحكمة الدستورية على بعض مواد قانون الجنسية، من قبل 14 مواطناً، حيث طالبوا بعدم دستوريته، مطالبين ان تكون العضوية في السلطة التشريعية للمواطنين بصفة أصلية والذين يحملون المادة الأولى فقط.

واكد الطاعنون ان هناك وجهين لهذا الطعن، الأول: حماية الدستور والقانون، حيث إن حماية الدستور والقانون مهمة كل مؤسسة حكومية وغيرها، كما أنها مهمة كل شخص طبيعي أو اعتباري خاص في الدولة، اما الوجه الثاني، فهو

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	٥	١٦٧١٧

حبس متهمين بعضوية «داعش» 5 سنوات مع الإبعاد

| كتب أحمد لازم |

وحيازة سلاح، وببراءة كويتيين من التهم. وأسندت النيابة العامة للمتهمين جميعاً، أنهم ارتكبوا جريمة تمويل الإرهاب «داعش» بمبلغ 40 ألف دينار واجهزة إلكترونية وأدوات اتصال ومواد طبية بأموال يملكها المتهمون، وقام المتهمان الأول والثاني، بتحويل بعضها عن طريق شركات صرافة وإخفاء البعض الآخر في بضائع مشحونة برا.

قضت محكمة الجنايات أمس بحبس اثنين من عديمي الجنسية «البدون» الأب 5 سنوات وكفالة ألف دينار لوقف النفاذ، وابنه 5 سنوات مع الشغل والنفاذ وغرامة 9 آلاف دينار وإبعادهما عن البلاد، بتهمة الانضمام الى «داعش» وتمويل الإرهاب وغسل الاموال

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	٤	١٤٧٧٨

عبر دعوى قضائية في اليابان

«نيسان» تطالب غصن بـ 83 مليون يورو



كارلوس غصن

رفعت شركة «نيسان» أمس الأربعاء دعوى أمام محكمة مدنية في اليابان للمطالبة بـ 83.4 مليون يورو، كعطل وضرر من مديرها السابق كارلوس غصن الذي يقاضي هو أيضا مجموعة صناعة السيارات اليابانية بتهمة فسح عقده.

وقالت المجموعة اليابانية في بيان إن هذه الدعوى تهدف الى استعادة «قسم كبير» من الخسائر التي سببها بحسب قولها مديرها السابق خلال سنوات من «سوء الإدارة وأنشطة الاحتيال» التي قام بها. ويواجهه رجل الأعمال البالغ 65 عاما اتهامات بمخالفات مالية في اليابان لكنه فر إلى لبنان قبل مثوله أمام المحكمة. وينفي غصن ارتكاب أي مخالفة.

عقارات وإيجارات

تتهم الدعوى غصن باستخدام عقاراته السكنية في الخارج من دون دفع إيجار، والاستخدام الشخصي لطائرات تابعة للشركة والقيام بمدفوعات لشقيقاته ولحاميه الشخصي في لبنان، وقالت إن المبلغ قد يرتفع، مضيفة أن الشركة ستسعى أيضا لمقاضاة غصن بتهمة الإدلاء «بتصريحات لا أساس لها والافتراء» في المؤتمر الصحفي الذي عقده في لبنان. ورجل الأعمال الذي ينسب له إنقاذ مجموعة نيسان من الإفلاس، يواجه في اليابان المحاكمة بتهمة عدة من بينها عدم التصريح عن 85 مليون دولار من إجمالي دخله. وأمضى غصن أكثر من 100 يوم قيد الاعتقال في اليابان بعد توقيفه المفاجئ

في نوفمبر، لكنه نفذ عملية هروب جريئة بعد إطلاق سراحه بكفالة في طوكيو، وتمكن من السفر إلى لبنان.

انقلاب «نيسان»

يعتقد غصن أن نيسان انقلبت عليه لأن المديرين التنفيذيين هناك يشعرون بالقلق إزاء مساعيه تقريب الشركة أكثر من الشريك الفرنسي رينو، الطرف الثالث في التحالف مع ميتسوبيشي موتورز. ويطالب كارلوس غصن من جهة شركة نيسان وميتسوبيشي موتورز بـ 15 مليون يورو كتعويضات عن فسح عقده، وذلك عبر اجراء في هولندا حيث عقدت الجلسة الأولى الاثنين في هذه القضية. (أ.ف.ب)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٢-١٣	٢٠	١٦٧١٧

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من ٢ - ٢ - ٢٠٢٠م وحتى ٦ - ٢ - ٢٠٢٠م .

م	المركز	فترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيق الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	إجمالي المركز
١	برج التحرير	صباحي	٥٦٦	١٦٦	١٨٩	٥٦٢	٣٢٧	٤٥١	٢٢٦١	٣٧٠٦
		مساني	١٦٧	٢٦٤	٢٤٦	٤٤١	٢١٣	٤٩٢	١٨٢٣	
٢	جابر العلي	صباحي	٤١٤	٣٩٥	٣٠٧	٦٨٣	٦٣٥	٣٠٧	٢٧٤١	٧٧٣٨
		مساني	٦٢	١١١	٨٢	٦٠	٥٩	٢٧٣	٦٤٧	
٣	الجهراء	صباحي	٤٦٢	١٠٩١	٦٧	٥٠٨	٢٤٧	١٨٦	٢٥٦١	٤٦٠٦
		مساني	١٥٧	٨	١٥	٨٩	١٩	١٩٧	٤٨٥	
٤	جليب الشيوخ	صباحي	١٧٢	١٥٨	٩١	٣٢٩	٢٩٥	٢١٠	١٢٥٥	١٣٨٢
		مساني	٤٦	٨١	٥٢	٢٩	٦	٢٧٣	٤٨٧	
١٢٢٦٠									الإجمالي	

الاجمالي العام
١٦٥٦٩

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من ٢ - ٢ - ٢٠٢٠م وحتى ٦ - ٢ - ٢٠٢٠م .

م	المركز	فترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيق الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
٥	صبحان	صباحي	٢٦٧	٢٣٧	٨٠	١٩٠	٤٦	٢٤٨	١٠٦٨
٦	العارضية	صباحي	١٥٣	٥	١	٦٦	٢١	١٤٣	٣٨٩
٧	الصديق	صباحي	٣٨٢	٣٣	٤٢	-	٢٠	١١١	٥٨٨
٨	الافنيوز	صباحي	٤٦	٨٨	١٢	-	١٣	١١	١٧٠
٩	اليرموك	صباحي	٤٥	١٠٠	٢٧	٣٥	٧	٣٢	٢٤٦
١٠	الرميثة	صباحي	٧٠٠	٢١١	٢٦	-	-	-	٩٣٧
١١	صباح الاحمد	صباحي	٢٥	٣٣	١١	١٨	٤	١٦	١٠٧
١٢	القرين	صباحي	١٠٩	١٤٩	١٣	١٨٩	١١٠	١١٥	٦٨٥
١٣	مبارك العبدالله	صباحي	٥٤	١٦	٩	٣١	٠	٩	١١٩
الإجمالي									٤٣٠٩

الإجمالي العام
١٦٥٦٩

الوفيات

- **غازي يوسف سعود المصنف،** (شيع)، الرجال: ديوان المصنف، الدعوية، ق4، ش45، النساء: قرطبة، ق3، ج1، م16، تلفون: 66626266
- **حسيان عياده مطلق العنزى،** 65 عاماً، (شيع)، الرجال: الفردوس، ق6، مقابل مسجد العدوانى، تلفون: 50055008، النساء: الفردوس، ق6، ش1، ج9، م8، تلفون: 55004445
- **أميرة محمد علي العطار،** 56 عاماً، (شيعة)، الرجال: حسينية الجعفرية، شرق، تلفون: 60070673، النساء: حسينية المصطفى، الرميثية، ق8، ش79، م313، تلفون: 97328915
- **محمد علي حسين البقصي،** 36 عاماً، (شيع)، الرجال: الدسمة، مسجد النقي، تلفون: 97930931، النساء: صباح السالم، ق10، ش1، ج4، م7
- **عبدالله عيسى عبدالله الجيران،** 79 عاماً، (شيع)، الرجال: ديوان الجيران، صاحبة عبدالله السالم، تلفون: 66770252، النساء: سلوى، ق11، ش8، م11، تلفون: 99761333
- **خالد ناصر عبدالله الصوري،** 57 عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)، الرجال: القيروان، ق1، ش102، م31، تلفون: 99178079 - 50344113 - 97909059، النساء: جنوب السرة، حطين، ق1، ش105، م29، تلفون: 66193080 - 66840151
- **نعيمة يوسف يعقوب العلي، زوجة/ علي حسين علي ملا يوسف،** 58 عاماً، (شيعة)، الرجال: القرين، ق3، ش25، م7، تلفون: 66772228، النساء: مبارك الكبير، ق1، ش17، م1، تلفون: 97776765
- **يعقوب صالح العنزى،** 40 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)، الرجال: صاحبة صباح الناصر، ق3، شارع عبدالكريم الجحيدلي، رقم 101، م40، تلفون: 99105541، النساء: صاحبة صباح الناصر، ق3، ش18، م52، تلفون: 99945000
- **عبدالعزیز خالد المخلد،** 84 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)، الرجال: الخالدية، ق2، شارع صالح المهيني، م1، تلفون: 99393154، النساء: الروضة، ق3، شارع شهاب البحر، م24، تلفون: 22518109

«إنا لله وإنا إليه راجعون»